

الكويت

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار الاستعراض

الدوري الشامل الثالث للكويت

يوليو 2019

الفهرس

1	نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية.....	3
1.1	نطاق الالتزامات الدولية.....	3
1.2	التعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية.....	4
2	الإطار الوطني لحقوق الإنسان.....	4
3	تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.....	5
3.1	الحريات الأساسية.....	5
3.1.1	الحق في حرية الرأي والتعبير.....	5
3.1.2	الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.....	6
3.2	الجنسية.....	7
3.2.1	التمييز بين الجنسين.....	8
3.2.2	الحرمان التعسفي من الجنسية.....	9
3.2.3	التعذيب وسوء المعاملة.....	11
3.2.4	عقوبة الإعدام والإعدام بإجراءات موجزة.....	12
3.3	استقلال القضاء.....	13
3.4	انعدام الجنسية.....	14
3.4.1	وضع البدون.....	14

1 نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية

1.1 نطاق الالتزامات الدولية

لم تصادق الكويت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا البروتوكولان الاختياريان الأول والثاني الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ولا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولا اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين (رقم 189). كما أنها لم تقبل اختصاص لجنة مناهضة التعذيب في إجراء تحقيقات بموجب المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب، ولا إجراء البلاغات الفردية بموجب المادة 22. لم تقبل الكويت خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير أي توصية بشأن قبول المعايير الدولية والامتثال لها¹. أضف إلى ذلك في عام 2016، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء تصريحات الكويت التأويلية بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتحفظات عليه، وكذلك حول "أولوية الشريعة على الأحكام المتضاربة أو المتناقضة في العهد"².

توصيات:

- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، البروتوكولان الاختياريان الأول والثاني الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين (رقم 189)؛
- قبول اختصاص لجنة مناهضة التعذيب بموجب المادة 20 والمادة 22 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛
- إزالة جميع التحفظات على المعاهدات المصادق عليها، وضمان أسبقية المعايير الدولية لحقوق الإنسان في حالة وجود أي تعارض مع التشريعات المحلية.

¹ مرفوضة: 157.1 (ليسوتو) ؛ 157.2 (سلوفينيا) ؛ 157.3 (أستراليا) ؛ 157.4 (البرتغال ، إسبانيا) ؛ 157.5 (ناميبيا) ؛ 157.6 (إسبانيا) ؛ 157.7 (اليونان) ؛ 157.8 (النمسا) ؛ 157.9 (كوستاريكا ، الدانمرك ، هندوراس) ؛ 157.10 (البرازيل) ؛ 157.11 (إستونيا) ؛ 157.12 (غانا ، هندوراس ، سيراليون) ؛ 157.13 (النيجر ، تيمور - ليشتي) ؛ 157.14 (بنن) ؛ 157.15 (إندونيسيا) ؛ 157.16 (الفلبين) ؛ 157.17 (شيلي) ؛ 157.18 (كوستاريكا ، غانا ، هندوراس ، لاتفيا ، الجبل الأسود ، بولندا ، البرتغال ، السويد ، تيمور - ليشتي) ؛ 157.19 (سلوفاكيا) ؛ 157.20 (بوتسوانا) ؛ 157.21 (بلغاريا) ؛ 157.22 (كرواتيا) ؛ 157.23 (إستونيا ، هنغاريا) ؛ 157.24 (ألمانيا) ؛ 157.25 (فرنسا) ؛ 157.26 (سيراليون) ؛ 157.27 (سويسرا) ؛ 157.28 (أيسلندا) ؛ 157.29 (كازاخستان) ؛ 157.30 (هندوراس) ؛ 157.31 (سلوفاكيا) ؛ 157.32 (أستراليا) ؛ 157.33 (كندا) ؛ 157.34 (ألمانيا).

² اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت ، 3 / CO / KWT / C / CCPR ، 11 أغسطس 2016 ، الفقرة 6.

1.2 التعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان الدولية

في 13 سبتمبر 2010، وجهت الكويت دعوة دائمة لجميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. ودعمت خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، عددًا من التوصيات التي دعت الدولة إلى التعاون الكامل مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات والمؤسسات الدولية الأخرى³.

على الرغم من تعهدها بالالتزامات المذكورة، لم تستجب الكويت لطلبات الزيارة المقدمة من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات (قدم في 2013) ، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (قدم في 2014) ، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (أرسل تنكير في 2015). كما أجلت طلبات الزيارة المقدمة من المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها حتى الربع الرابع من عام 2020، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين حتى عام 2021 .

توصيات:

- التعاون التام مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق قبول طلبات الزيارات المعقدة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بما يتماشى مع دعوتها الدائمة لعام 2010؛
- ضمان التعاون الكامل مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة خلال الزيارات القادمة والتأكد من عدم وجود مزيد من التأخير غير المبرر .

2 الإطار الوطني لحقوق الإنسان

خلال الاستعراض الدوري السابق⁴، أيدت الكويت 15 توصية بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي يوليو 2015، اعتمدت الكويت القانون رقم 67 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان⁵، والذي ينص على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك ، لا يسمح القانون رقم 67 لعام 2015 بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس ، حيث تنص المادة 4 على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ستتألف من 11 فردًا ، يرشحهم مجلس الوزراء ويعينهم أمير المرسوم. على هذا النحو ، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ليست مستقلة بما فيه الكفاية عن السلطة التنفيذية. ولا تزال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان غير فعلية حتى الآن ، ولا وجود لميثاق داخلي أو ميزانية محددة أو مكاتب أو موقع إلكتروني⁶.

توصيات:

³ مقبولة: 157.79 (المغرب) ؛ 157.80 (النيجر) ؛ 157.82 (لاتفيا) ؛ 157.83 (الولايات المتحدة الأمريكية).

⁴ مقبولة: 157.56 (رواندا) ؛ 157.57 (تيمور - ليشني) ؛ 157.58 (أيرلندا) ؛ 157.59 (البرتغال) ؛ 157.60 (بولندا) ؛ 157.61 (هنغاريا) ؛ 157.62 (توغو) ؛ 157.63 (زيمبابوي) ؛ 157.64 (أفغانستان) ؛ 157.65 (بنن) ؛ 157.66 (اليونان) ؛ 157.67 (الهند) ؛ 157.68 (إندونيسيا) ؛ 157.69 (نيبال) ؛ 157.70 (الاتحاد الروسي).

⁵ متاح على: https://menarights.org/sites/default/files/2016-12/KWT_NHRILaw_67-2015_AR.pdf (اطلع عليه في 3 يونيو 2019).

⁶ فهد التركي، الديوان الوطني لحقوق الإنسان... على الورق فقط، الجريدة، 11 مارس 2019، متوفر على <http://www.aljarida.com/articles/1552235703194750400> (اطلع عليه في 3 يونيو 2019)

- يعدل القانون رقم 67 لعام 2015 للسماح بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتوافق تمامًا مع مبادئ باريس.

3 تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

3.1 الحريات الأساسية

3.1.1 الحق في حرية الرأي والتعبير

خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير ، أيدت الكويت عددًا من التوصيات المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير⁷. ومع ذلك ، في حين أن الحق في حرية التعبير مضمون بموجب المادتين 36 و 37 من دستور الكويت، فإن هذا الحق مقيد بموجب تشريعات أخرى. في عام 2016 ، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها "بشأن التقارير المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاحتجاز والمحاكمة وسحب الجنسية وترحيل الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير"⁸ ، مشيرة بشكل خاص إلى تجريم الكويت للتشهير والتجديف⁹، وكذلك "تطبيق الأحكام التقييدية والغامضة والمكتوبة بصياغة فضفاضة "لاستهداف الأفراد الذين يعبرون عن آراء نقدية ، بما في ذلك الصحفيون والمدونون.

يقيد قانون المطبوعات والنشر¹⁰ حرية الصحافة بشدة، وتمنح الحكومة صلاحيات واسعة لتقرير من يمكنه امتلاك صحيفة ومن يعين رئيساً للتحرير¹¹. وزيادة على ذلك، يُحظر على الصحف الكتابة عن عدد من الموضوعات في انتهاك للحق في حرية التعبير والحق في المعلومات¹². كما تمنع مجموعة أخرى من الأحكام الغامضة الصياغة نشر أي شيء من شأنه "تحقير أو ازدراء دستور الدولة"، "خدش الآداب العامة" ، أو "الإضرار بالعلاقات بين الكويت وغيرها من الدول العربية أو الدول الصديقة"¹³. ويمكن أن يواجه

⁷ مقبولة: 157.174 (إيطاليا) ؛ 157.177 (الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ 157.178 (المملكة المتحدة).

⁸ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت ، 3 / CO / KWT / C / CCPR ، 11 أغسطس 2016 ، الفقرة 40.

⁹ أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن "السجن لا يعد أبداً عقوبة مناسبة" على "أعمال التشهير" ، و"قلة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين التجديف" و لا تتوافق مع [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] ، باستثناء الشروط المنصوص عليها في المادة 20. للاطلاع على المزيد ، انظر: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 34 - المادة 19: حريات الرأي والتعبير ، 34 / GC / C / CCPR ، 12 سبتمبر 2011 ، الفقرات 47 ، 48.

¹⁰ متوفر على: https://menarights.org/sites/default/files/2019-01/KWT_PressAndPublicationsLaw_EN.pdf (اطلع عليه في في 8 يوليو 2019).

¹¹ يتعين على الصحف الحصول على ترخيص من السلطات قبل البدء في النشر، ولكن لا يجوز إصدار مثل هذا الترخيص إلا لمالك المنشأة أو الشركة. بالنسبة لصحيفة يومية ، يجب أن يكون لهذه المؤسسة أو الشركة رأس مال لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (822,000 دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، تنص فقرة مبهمه على أن محرر الصحيفة يجب أن "يتمتع بسلوك جيد وسمعة طيبة" ، مما يخول للسلطات صلاحيات تقديرية واسعة لتقرير من يمكنه شغل هذا المنصب

¹² تشمل المواضيع المحظورة: "الأمر المتعلقة بالله أو القرآن أو الأنبياء أو أقاربهم" وكذلك أي نقد لدولة الكويت أو الأمير.

¹³ "كما أن فرض العقوبات على المنافذ الإعلامية أو دور النشر أو الصحفيين لمجرد أنهم يوجهون انتقادات للحكومة أو للنظام الاجتماعي والسياسي الذي تنتهجه الحكومة لا يمكن أبداً أن يكون بمثابة قيد ضروري لحرية التعبير". انظر التعليق رقم 34 - المادة 19: حرية الرأي والتعبير 34 / GC / C / CCPR ، 12 سبتمبر 2011 ، الفقرة 42.

الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام غرامات إذا لم يمتثلوا لهذه الأحكام، وقد يتم إغلاق الصحف أو تعليق تراخيصها أو مصادرة أعدادها، وإغلاق المطابع. وتم استهداف العديد من وسائل الإعلام لانتقادها للحكومة¹⁴، كما وقع لجريدة الوطن¹⁵. يتم تجريم النقد السلمي للدولة أو ممثليها بموجب القانون رقم 63 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والذي يقضي بسجن الأفراد بتهمة "انتقاد الأمير على شبكة الإنترنت" وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو نشر مواد على الإنترنت "من شأنها أن تمس الأخلاق العامة".

وتم إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بموجب قانون الاتصالات رقم 37 لعام 2014 من أجل التحكم في المحتوى المتاح للجمهور. مُنحت اللجنة صلاحيات واسعة لحظر المحتوى أو منح أو رفض تراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت وتعليق خدمات الإنترنت دون أي إشراف قضائي.

توصيات:

- تعديل قانون الصحافة والمنشورات وقانون الجرائم الإلكترونية وقانون الاتصالات لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية المتعلقة بالحق في حرية التعبير؛
- إلغاء أي قوانين أو أحكام تجرم التشهير أو التجديف؛
- ضمان حرية الصحافة وضمان حرية الصحفيين والعمال في وسائل الإعلام في العمل في بيئة آمنة دون تدخل أو قيود لا داعي لها.

3.1.2 الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

على الرغم من التوصيات التي قبلت بها الكويت خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير¹⁶ ورغم نص الدستور على هذه الأحكام¹⁷، واصلت السلطات تقييدها لحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير قانوناً وممارسة. يحظر مرسوم القانون رقم 65 لعام 1979 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات دون ترخيص مسبق، ويعاقب أي شخص يشارك في مثل هذه التجمعات أو يدعو إلى تنظيمها أو ينظمها بالسجن لمدة تصل إلى ست سنوات وغرامة¹⁸. كما يحظر القانون مشاركة غير الكويتيين في التجمعات العامة¹⁹. أذانت محكمة الاستئناف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من 60 شخصاً لمشاركتهم في المظاهرات أمام البرلمان²⁰ الكويتي سنة 2011. و تقاعست السلطات، رغم التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان في عام 2016²¹، عن التحقيق في الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة وقوات الأمن أثناء تفريق الاحتجاجات السلمية وملاحقة الجناة.

¹⁴ ألغيت السلطات الكويتية تراخيص النشر والأعمال للصحيفة ، مما أجبرها على وقف إصدار نسخها المطبوعة، في حين لا تزال تنشر نسخها على الإنترنت تعمل. للمزيد ، راجع: لجنة حماية الصحفيين ، المحكمة الكويتية تدعم الإغلاق الحكومي لجريدة الوطن ، 19 فبراير 2015 ، <https://cpj.org/2015/02/kuwaiti-court-upholds-government-shutdown-of-al-wa.php> (اطلع عليه في 11 يوليو 2019).

¹⁵ هيومن رايتس ووتش ، الكويت: قانون الاتصالات ينتهك حرية التعبير ، 20 أغسطس 2014 ، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/20/254918> (اطلع عليه في 11 يوليو 2019).

¹⁶ مقبولة: 157.173 (أستراليا) ؛ 157.182 (فرنسا) ؛ 157.183 (أوروغواي).

¹⁷ المادتان 43 و 44 من الدستور.

¹⁸ المواد 16-20 من المرسوم بقانون رقم 65 لعام 1979 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات.

¹⁹ المادة 12 من المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات.

²⁰ في نوفمبر 2017 ، قضت محكمة الاستئناف في حق 67 شخصاً بالسجن مدد تتراوح بين سنة وتسع سنوات لمشاركتهم في مظاهرات 2011 أمام البرلمان الكويتي. أدين 65 منهم بتهمة المشاركة في تجمع غير مرخص. انظر: هيومن رايتس ووتش ، الكويت: إدانات جماعية على خلفية مظاهرات 2011 ، 18 ديسمبر 2017. انظر: <https://www.hrw.org/ar/news/2017/12/18/312605> (اطلع عليه في 10 يوليو 2019). تم الإفراج عن 44 منهم بكفالة في فبراير 2018. انظر:

فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، يواصل القانون رقم 24 لعام 1962 بشأن قانون الأندية وجمعيات النفع العام تزويد السلطات الكويتية بسلطات واسعة لتقييد عمل المجتمع المدني في البلاد دون مبرر²². يُلزم القانون أي منظمة من منظمات المجتمع المدني المنشأة حديثاً بالتسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وينظم أيضاً أنشطة جمع التبرعات بشكل صارم ويمنعها من المشاركة السياسية أو الدينية.

توصيات:

- تعديل مرسوم القانون رقم 65 لعام 1979 بشأن الاجتماعات والتجمعات العامة والقانون رقم 24 لعام 1962 بشأن قانون الأندية وجمعيات النفع العام لضمان احترام وحماية حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
- التحقيق في الاستخدام المفرط للقوة في تفريق الاحتجاجات السلمية السابقة، ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم؛
- الإفراج عن جميع التهم الموجهة إلى المدانين وإسقاطها كنتيجة مباشرة لمشاركتهم في التجمعات السلمية؛
- تمكين المجتمع المدني الكويتي من العمل بحرية دون أية أعمال انتقامية أو تدخل تعسفي من السلطة التنفيذية.

3.2 الجنسية

خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق، اكتفت الكويت بالأخذ علماً بعدد من التوصيات بشأن قانون الجنسية لأنه متعلق بوضع البدون²³. ولم تدعم أخرى تتناول مباشرة التمييز في قوانين الجنسية والحرمان التعسفي من الجنسية²⁴. لم تصدق الكويت على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية أو اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، ومع ذلك فهي ملزمة دولياً باحترام الحق في الجنسية واحترام حقوق الأشخاص عديمي الجنسية على أساس معاهدات الأمم المتحدة والإقليمية الأخرى التي هي طرف فيها. وتشمل ضمن أخرى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²⁵، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري²⁶، وإعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام (إعلان القاهرة)²⁷.

هيومن رايتس ووتش، الكويت تُفرض عن مُتظاهرين بكفالة (اطلع عليه في 10 يوليو 2019) <https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/21/315273>. في يوليو 2018، أبدت محكمة النقض الأحكام في حق 16 من أعضاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين لمشاركتهم في احتجاجات 2011. انظر: هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2019 - الكويت، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019> (اطلع عليه في 11 يوليو / تموز 2019).

²¹ أنظر النقط 8 أعلاه، الحاشية 59، الفقرة 43.

²² متوفر على الرابط: <http://www.icnl.org/research/library/files/Kuwait/24-62-en.pdf> (اطلع عليه في 23 أغسطس 2019)

²³ أخذت علماً: 157.30 (هندوراس)؛ 157.31 (سلوفاكيا)؛ 157.32 (أستراليا)؛ 157.34 (ألمانيا)؛ 157.33 (كندا)؛ 157.246 (سلوفاكيا)؛ 157.247 (الجمهورية التشيكية)؛ 157.249 (المملكة المتحدة)؛ 157.250 (الأرجنتين)؛ 157.254 (سويسرا)؛ 157.248 (إسبانيا)؛ 157.241 (هولندا)

²⁴ أخذت علماً: 157.252 (جمهورية كوريا)؛ 157.113 (كندا)؛ 157.114 (ليدهب)؛ 157.115 (النمسا)؛ 157.117 (ألمانيا)؛ 157.118 (النرويج)؛ 157.119 (بولندا). مشهور / مدعوم: 157.116 (جمهورية التشيك).

²⁵ المادة 24 (3).

²⁶ المادة 5 (د) (3).

²⁷ المادتان 5 و 19.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحق في الجنسية محمي بموجب المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأخيراً ، أصبح حظر الحرمان التعسفي من الجنسية مبدأً من مبادئ القانون الدولي العرفي إلى جانب الالتزام بتقاضي انعدام الجنسية²⁸. صادقت الكويت على الصكوك الأساسية الأخرى ذات الصلة، مع تحفظات على الأحكام الأساسية. وتشمل اتفاقية حقوق الطفل، التي حصرت فيها الكويت تطبيق الحق في الحصول على الجنسية بموجب المادة 7 على الأطفال المولودين في الكويت لأبوين مجهولين؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع تحفظ على المادة 18 بشأن الحق في اكتساب الجنسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحفظ على المادة 9، والتي تمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وكذلك المساواة في الحقوق فيما يتعلق بجنسية أطفالها.

ويستند قانون الجنسية الكويتي في المقام الأول إلى مبدأ حق الدم، والذي ينص على أن الجنسية تستند إلى نظام النسب الأبوي ونص إضافي يستند إلى مبدأ قانون مسقط الرأس، الذي يستند إلى الجنسية على أساس الولادة في الإقليم. ومع ذلك ، يمنح الحكم الإلزامي الإضافي الجنسية الكويتية فقط للمجهولي الأبوين²⁹.

العديد من التعديلات على قانون الجنسية الكويتي منذ دخوله حيز التنفيذ في عام 1959 "جعلت نظام الجنسية أكثر تقييداً بشكل تدريجي - مثل إضافة حظر طلب الجنسية لغير المسلمين وتقييد الظروف التي يمكن للنساء فيها نقل جنسيتها لأطفالهن³⁰". لا يسمح قانون الجنسية الكويتية للمرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها وأزواجها على قدم المساواة مع الرجال الكويتيين إلا في ظروف نادرة³¹.

3.2.1 التمييز بين الجنسين

لا يحق للمرأة الكويتية أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها، إلا في حالات الطلاق من والد أطفالها أو وفاته، وحتى في مثل هذه الحالات، فإن قرار منح الجنسية للطفل ليس تلقائياً. لا يمكن للمرأة الكويتية نقل جنسيتها إلى زوج أجنبي، وهو حق مخصص للرجال الكويتيين. وهكذا يُمنع الزوج من المشاركة السياسية ولديه فرص ضئيلة للحصول على فرصة للعمل والسكن الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، ليس لأزواج الكويتيات أي حق قانوني في البقاء في البلاد دون تصريح إقامة. وعلى النقيض من ذلك، تُمنح الأجنبيات المتزوجات من رجال كويتيين الإقامة بشكل تلقائي ويتأهلن للحصول على الجنسية بعد 15 سنة من الزواج. هذا التمييز في قوانين الجنسية الكويتية يعوق قدرة المرأة، في الممارسة العملية، على اختيار الزوج بحرية، في انتهاك للمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما يرسخ القوالب النمطية التقليدية المتعلقة بأولوية الهوية القانونية للذكور، ويساهم في عدم

²⁸ مجلس حقوق الإنسان ، حقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية: تقرير الأمين العام ، A / HRC / 13/34 ، 14 ديسمبر 2009 ، الفقرات 19-22.

²⁹ تنص المادة 3 من قانون الجنسية الكويتية على ما يلي: "يكتسب الجنسية الكويتية كل من ولد في الكويت لأبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.. https://menarights.org/sites/default/files/2016-12/KWT_NationalityLaw_AR_2.pdf (أُطلع عليه في 16 يوليو 2019).

³⁰ ز. البرازي ، التقرير الإقليمي حول المواطنة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ، RSCAS / GLOBALCIT-Comp. 2017/3 ، نوفمبر 2017 ، http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/50046/RSCAS_GLOBALCIT_Comp_2017_03.pdf (أُطلع عليه في 11 يوليو 2019) ، ص 7.

³¹ تنص المادة 2 من قانون الجنسية الكويتية على ما يلي: " يكون كويتياً كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي". بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 5 على ما يلي: "المولود من أم كويتية ، المحافظ على الإقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه الأجنبي قد طلق أمه طلاقاً بانناً أو توفي عنها ، ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد".

المساواة بين النساء داخل الأسرة والمجتمع ككل³². إن ترسيخ هذه الصور النمطية ينتهك التزامات الكويت بموجب المادة 5 (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

يؤدي التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي تؤثر على الأطفال والنساء وأزواجهن الذكور الأجانب³³. هذا التمييز يزيد من حدة إشكالية انعدام الجنسية على مر الأجيال.

في عام 2017، أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تقوم الكويت "بتعديل قانون الجنسية للسماح للنساء الكويتيات المتزوجات بأجانب بنقل جنسيتها إلى أطفالهن وأزواجهن على قدم المساواة مع الرجال الكويتيين"³⁴. وفي نفس العام، أوصت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أن تقوم الكويت "بتعديل قانون الجنسية للاعتراف بحق المرأة الكويتية في نقل جنسيتها إلى الأزواج والأطفال غير الكويتيين على قدم المساواة مع الرجال الكويتيين، وإزالة الحواجز التي تواجهها الكويتيات المتزوجات من رجال غير كويتيين في الوصول إلى المساكن العامة"³⁵.

3.2.2 الحرمان التعسفي من الجنسية

استُخدم سحب الجنسية بشكل متزايد لدوافع سياسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين، دون أي اعتبار لخطر انعدام الجنسية. ويمكن ذلك بموجب المادة 13 من قانون الجنسية الكويتي، التي تنص على أسباب فضفاضة ومبهمّة لإلغاء الجنسية، مما يسمح بالتأويل التعسفي وسوء الاستعمال³⁶. و يمنح القانون للحكومة سلطة تعسفية لتجريد الأفراد والأشخاص الذين يعيلونهم من جنسيتهم الكويتية لأسباب متعددة، قد يدخل الكثير منها في حقهم في حرية التعبير أو يشكل ممارسة مشروعة لحقوقهم الإنسانية، إذا "استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك"، أو إذا اعتبرت السلطات أن الأفعال من "شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو

³² الحملة العالمية لحقوق المساواة في الجنسية - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الدليل المرجعي السريع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: معاهدات انعدام الجنسية وحقوق الإنسان"، 2017، متاح على: <http://equalnationalityrights.org/images/zdocs/CEDAW-Quick-Reference-Guide.pdf> (أطلع عليه في 18 يوليو 2019).

³³ وتشمل هذه الحرمان من الحق في الجنسية وانعدام الجنسية الناتجة عنها؛ الافتقار لامكانية الوصول للتعليم العام والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات؛ تزايد خطر العنف القائم على أساس الجنس وإعاقة لم شمل الأسرة في انتهاك للمادة 9 من الدستور الكويتي. على سبيل المثال، عندما يُحرم الرجال الأجانب من الحصول على جنسية زوجاتهم الكويتيات، يُجبرون على العيش بعيداً عن أطفالهم بسبب التحديات في الحصول على تصاريح الإقامة على أساس الجنس في قوانين الجنسية والمواطنة، 2013 (تم تحديثه في مايو 2014، فبراير 2015)،

http://www.equalitynow.org/sites/default/files/NationalityReport_EN.pdf (أطلع عليه 11 يوليو 2019)، والعقبات أمام العمل، أو قد

يحاولون أخذ الأطفال من الأم. والعودة إلى بلدهم. لمزيد من المعلومات، راجع: المساواة الآن، حملة لإنهاء التمييز

³⁴ لجنة القضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين للكويت، CERD / 2017 / 21-24 / C، 19 سبتمبر 2017، الفقرة 32.

³⁵ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للكويت، CEDAW / C / KWT / CO / 5، 22 نوفمبر 2017، الفقرة 33.

³⁶ إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية. إذا حكم عليه في خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. إذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبياً، لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة في خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية. إذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك. ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية. إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الإجتماعي في البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية أجنبية

الاجتماعي في البلاد أو على انتمائته". يتم اتخاذ هذه القرارات دون اعتبار للإجراءات القانونية الواجبة، ولا تخضع لأي إجراءات طعن قضائية أو إدارية.

أفادت التقارير أنه بين عامي 2014 و 2016 ، حرم ما لا يقل عن 120 شخصاً تعسفاً من جنسيتهم³⁷، منهم صاحب صحيفة. ويزال من غير الواضح اليوم عدد الأفراد الذين لا جنسية لهم وعدد الأشخاص الإضافيين الذين تم تجريدهم من الجنسية منذ عام 2016.

توصيات:

- ضمان احترام الالتزامات الدولية بشأن الحق في الجنسية وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية؛
- ضمان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعديل قانون الجنسية الكويتي لتمكين المرأة الكويتية من نقل الجنسية إلى أطفالها وزوجها دون قيود، على قدم المساواة مع الرجل، وفقاً للمعايير الدولية؛
- تعديل قانون الجنسية الكويتي لضمان حظر ومنع الحرمان التعسفي من الجنسية وإعادة الجنسية لجميع الأشخاص الذين ربما جردوا من جنسيتهم تعسفاً ؛
- التصديق على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية ؛
- إزالة التحفظات على المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمن الامتثال التام لها ، وكذلك بشأن المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك المادة 18 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الحق في اكتساب الجنسية.

3.3 الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي

3.2.3 الحرمان التعسفي من الحرية

يحظر الاحتجاز التعسفي بموجب المادة 31 من الدستور³⁸. لكن عملياً، لا يزال الاحتفاظ بالمعتقلين بعد فترة الاحتجاز القصوى البالغة ستة أشهر إشكالياً. ويعزى هذا الموقف جزئياً إلى قلة القضاة والمدعين العامين العاملين في وزارة العدل في بلد يتم فيه الاحتجاز قبل المحاكمة بصورة شبه منهجية³⁹.

علاوة على ذلك ، فإن ثلثي سكان الكويت يتألفون من عمال مهاجرين معرضين لاعتقالات تعسفية لأغراض الترحيل⁴⁰. وهناك العديد من التقارير الموثوقة التي تفيد بأن الشرطة نفذت عمليات اعتقال تعسفي للأجانب كإجراء مستمر ضد الأفراد الذين يوجدون في وضع

³⁷<https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/11/26/to-silence-dissidents-gulf>

26 نوفمبر 2016 ، الدول التي تلغي جنسيتها (أطلع عليها في 11 يوليو 2019).

³⁸ تنص المادة 31 من الدستور على أنه "لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تقييده أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة".

³⁹ وزارة الخارجية الأمريكية ، 2018 التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان: الكويت ، 13 مارس 2019 ،

<https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/kuwait> (أطلع عليه في 10 يوليو 2019).

⁴⁰ هيومن رايتس ووتش ، حدث الكويت لعام 2018 ، التقرير العالمي 2019 ، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325734t> (أطلع عليه في 10 يوليو / تموز 2019).

غير قانوني⁴¹. ففي يناير 2015، شنت الحكومة حملة على "المقيمين غير الشرعيين"، وتشير التقارير إلى أكثر من 100000 شخص قد قُبض عليهم⁴².

يستخدم الترحيل الإداري بشكل متزايد لطرد غير المواطنين بسبب جرائم بسيطة، بما في ذلك المخالفات المرورية البسيطة⁴³. تعتبر السلطات وأرباب العمل عاملات المنازل اللاتي تركن العمل بسبب علاقة "تعسفية"، كعمال "هاربين" أو "فارين" ويصبحون عرضة للسجن والترحيل. في هذا الصدد، لا يوفر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2013 الحماية من المقاضاة للضحايا الذين يفرون من منزل صاحب العمل المسيء دون إذن⁴⁴.

ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بقلق أن الكويت تقتصر إلى "فترة احتجاز قصوى للأشخاص الذين ينتظرون الترحيل الإداري وعدم توفر سبل الانتصاف القضائية التي تمكن هؤلاء الأشخاص من التماس مراجعة قانونية لاحتجازهم"⁴⁵.

التوصيات:

- إلغاء نظام الكفالة في العمل واستبداله بنظام تصاريح إقامة لجميع العمال الأجانب؛
- ضمان اتخاذ الاحتجاز الإداري لأغراض الترحيل كتدبير أخير جعل سبل الانتصاف القضائية قائمة لمراجعة شرعيته.

3.2.3 التعذيب وسوء المعاملة

يحظر الدستور التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁴⁶. ومع ذلك، لا يعرّف القانون الجنائي الكويتي التعذيب وفقاً للمادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب⁴⁷. ويعتبر التعذيب جنحة والحد الأقصى للعقوبة المقررة لمدة خمس سنوات لا يتناسب مع خطورة الجريمة⁴⁸.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل ورود أنباء عن التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الشرطة وقوات الأمن ضد أفراد الأقليات المعتقلين وغير المواطنين⁴⁹. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها في عام 2016 بشأن "أنباء التعذيب وسوء المعاملة، لا سيما أثناء الاحتجاز المطول للأشخاص من قبل الشرطة وقوات الأمن، رداً على الأنشطة الإرهابية، وكذلك فيما يتعلق بالاحتجاجات

⁴¹ الخارجية الأمريكية، 2018 التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان: الكويت، 13 مارس 2019، -<https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/kuwait> (اطّلع عليه في 10 يوليو 2019).

⁴² م. صوفيا، الكويت تعتقل 100000 من المهاجرين غير الشرعيين، Gulf Business، 22 يناير 2015، <http://gulfbusiness.com/2015/01/kuwait-arrest-100000-illegal-expats/#.Vi-F0xCrRTY> (اطّلع عليه في 10 يوليو 2019).

⁴³ مشروع الاحتجاز العالمي، احتجاز الكويت للهجرة، آخر تحديث: يناير 2016، -<https://www.globaldetentionproject.org/countries/middle-east/kuwait> (اطّلع عليه في 10 يوليو 2019).

⁴⁴ مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، عن مهمتها في الكويت، 21 أبريل 2018، A / Add.1 / 35/37 / HRC، الفقرة 15.

⁴⁵ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت، 11 أغسطس 2016، CCPR / C / KWT / CO / 3، الفقرة 28.

⁴⁶ تنص المادة 31 من الدستور على أنه "لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تقييده أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون".

⁴⁷ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت، 5 سبتمبر 2016، CAT / C / KWT / CO / 3، الفقرة 7.

⁴⁸ المرجع نفسه

⁴⁹ وزارة الخارجية الأمريكية، 2018 التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان: الكويت، 13 مارس 2019، -<https://www.state.gov/reports/2018-country-reports-on-human-rights-practices/kuwait> (اطّلع عليه في 10 يوليو 2019).

السلمية من جانب المدافعين عن حقوق الإنسان⁵⁰. وما يزيد الطين بلة أن الأشخاص المحتجزين لا يتمتعون، في الممارسة العملية ، بجميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية الحرمان من الحرية⁵¹.

خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير، قبلت الكويت بعدد من التوصيات المتعلقة بحظر الرق والاتجار⁵². إلا أن هناك تقارير متسقة حول استغلال العمال الأجانب وإساءة معاملتهم وتعذيبهم، لا سيما العاملات في المنازل، اللاتي يعملن تحت نظام الكفالة. نبهت لجنة مناهضة التعذيب إلى ذلك معربة عن قلقها إزاء قلة عدد المحاكمات التي يتعرض لها أرباب العمل المسيئين، فضلاً عن قلة سبل الانتصاف والتعويض المقدمة للعمال الذين عانوا من سوء المعاملة⁵³.

وأخيراً، سلمت الكويت أفراداً إلى دول تعرضوا فيها لخطر التعذيب في انتهاك لالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الإعادة القسرية بموجب المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب. في 2 نوفمبر 2015، تم تسليم عمر عبد الرحمن أحمد يوسف مبروك إلى مصر على الرغم من مخاطر التعذيب⁵⁴. وفي 12 يوليو 2019، أعلنت وزارة الداخلية أنها ألقت القبض على أعضاء مزعومين في حزب الإخوان المسلمين المصري، المدرج ككيان إرهابي في مصر ولكن ليس في الكويت. وحُكم على الرجال الثمانية غيابياً بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و 15 سنة، وتم تسليمهم فيما بعد إلى مصر⁵⁵. لم يُسمح للمدعى عليهم بالطعن في شرعية تسليمهم، ولم يُسمح لهم باللجوء إلى هيئة قضائية مستقلة من أجل رفع مخاطر التعذيب والمطالبة بحقوقهم بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية.

توصيات

- ضمان أن يتوافق تعريف التعذيب تماماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وأن ينص على عقوبات مناسبة ضد الجناة؛
- توفير الحماية القانونية للعمال الأجانب، بمن فيهم العاملات في المنازل، من الاستغلال وسوء المعاملة والإيذاء؛
- عدم طرد أي شخص أو إعادته أو تسليمه إلى بلد يتعرض فيه لخطر التعذيب وفقاً لالتزام عدم الإعادة القسرية.

3.2.4 عقوبة الإعدام والإعدام بإجراءات موجزة

رفضت الكويت جميع التوصيات المتعلقة بوقف تنفيذ أحكام الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام خلال الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل⁵⁶.

⁵⁰ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت، 5 سبتمبر 2016، CAT / C / KWT / CO / 3، الفقرة 13.

⁵¹ المرجع نفسه، الفقرة 10.

⁵² مقبولة: 157.153 (جيبوتي)؛ 157.155 (العراق)؛ 157.151 (جنوب السودان)؛ 157.152 (تركيا)؛ 157.154 (إيران)؛ 157.156 (الاتحاد الروسي).

⁵³ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت، 5 سبتمبر 2016، CAT / C / KWT / CO / 3، الفقرة 30.

⁵⁴ انظر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، القرار رقم 2016/60 بشأن عمر عبد الرحمن أحمد يوسف مبروك (مصر والكويت)، 25 نوفمبر 2016، A / HRC / WGAD / 2016/60.

⁵⁵ هذا على الرغم من النتائج التي توصلت إليها لجنة مناهضة التعذيب في عام 2017، بعد الانتهاء من التحقيق الذي أجرته بموجب المادة 20 من الاتفاقية، بأن ممارسة التعذيب في مصر "منتشرة ومعتادة" خاصة ضد المعارضين السياسيين.

⁵⁶ مرفوضة: 157.2 (سلوفينيا)؛ 157.4 (البرتغال، إسبانيا)؛ 157.10 (البرازيل)؛ 157.3 (أستراليا)؛ 157.5 (ناميبيا)؛ 157.121 (سلوفينيا)؛ 157.122 (إسبانيا)؛ 157.123 (رواندا)؛ 157.124 (إيطاليا)؛ 157.125 (أوروغواي)؛ 157.126 (توغو)؛ 157.127 (الإعدام (بلجيكا)؛ 157.128 (فرنسا)؛ 157.129 (السويد)؛ 157.130 (اليونان)؛ 157.131 (الجبل الأسود)؛ 157.132 (بلغاريا)؛ 157.133 (ناميبيا)؛ 157.134 (البرتغال)؛ 157.135 (شيلي)؛ 157.136 (ألمانيا)؛ 157.137 (سويسرا)؛ 157.138 (أوكرانيا).

بل واصلت السلطات تنفيذ عقوبة الإعدام في الكويت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أُعدم سبعة أشخاص شنقاً في يناير 2017⁵⁷. كما شهدت أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم زيادة مثيرة للقلق⁵⁸.

في ملاحظاتها الختامية لعام 2016، أبرزت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن القوانين المحلية لا تزال تفرض "عقوبة الإعدام على الجرائم التي لا ترقى إلى "أخطر الجرائم" [...] ، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمخدرات⁵⁹. ولا يزال القانون رقم 31 لعام 1970 يفرض عقوبة الإعدام الإجبارية على جرائم أمن الدولة المبهمة⁶⁰.

توصية:

- على الأقل، فرض وقف اختياري لتنفيذ أحكام الإعدام.

3.3 استقلال القضاء

قبلت الكويت العديد من التوصيات بشأن تعزيز سيادة القانون خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير⁶¹. ومع ذلك، يفتقر نظامها القضائي إلى الاستقلال عن السلطة التنفيذية.

ينص الدستور على مبادئ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء⁶²، إلا أنه يمنح للأمير أيضًا سيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية ويؤكد أن السلطات القضائية تمارسها المحاكم "باسم الأمير"⁶³.

تمارس السلطة التنفيذية سيطرة فعالة على النظام القضائي من خلال تعيين أعضائه⁶⁴. كما تمنح القوانين المحلية وزارة العدل سلطة الإشراف على عمل القضاء والتأثير على ترقية القضاة وعزلهم⁶⁵. يعمل القضاة غير الكويتيين - الذين يشكلون أكثر من نصف القضاة العاملين في الكويت - على أساس عقود قصيرة الأجل قابلة للتجديد تبرمها وزارة العدل وتمدها، مما يجعلهم عرضة للتأثير غير المبرر والإقالة التعسفية⁶⁶.

⁵⁷ هيومن رايتس ووتش ، الكويت: أول اعدامات في الكويت منذ 4 سنوات، 26 يناير / كانون الثاني

، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/01/26/299373,2017> ، (اطّلع عليه في 8 يوليو / تموز 2019) .

⁵⁸ أحكام الإعدام الصادرة: 14 في عام 2015 ، و 49 في عام 2016 ، وأكثر من 15 في عام 2017 ، و 34 في عام 2018. انظر: منظمة العفو الدولية ، التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية - أحكام الإعدام والإعدام 2015 ، ص. 7؛ تقرير منظمة العفو الدولية - أحكام الإعدام 2016، ص. 5؛ تقرير منظمة العفو الدولية - أحكام الإعدام سنة 2017 ، ص. 7؛ تقرير منظمة العفو الدولية - أحكام الإعدام 2018 ، ص. 11.

⁵⁹ للجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثالث للكويت ، 3 / CCPR / C / KWT / CO / 11 أغسطس 2016 ، الفقرة 22 (ب).

⁶⁰ متوفر: <http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?country=1&LawID=1065> ، (اطّلع عليه في 11 يوليو 2019) ، المادة 1.

⁶¹ مقبولة: 157.160 (نيكاراغوا) ؛ 157.161 (كوبا) ؛ 157.162 (كوت ديفوار) ؛ 157.163 (البوسنة والهرسك) ؛ 157.159 (السنغال).

⁶² المادتان 50 و 162 و 163.

⁶³ المادة 53.

⁶⁴ يتم تعيين سبعة من أصل عشرة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء - الهيئة المسؤولة عن الإشراف على العملية القضائية في البلاد ، والذين يشغل أعضاؤها أعلى المناصب في المحاكم المحلية - بقرار أميري بناءً على اقتراحات من وزارة العدل . للمزيد ، انظر: القانون الذي ينظم المرسوم القضائي رقم 23 لعام 1990 ، متاح على: <http://www.gcc-legal.org/BrowseLawOption.aspx?country=1&LawID=1015> ، (اطّلع عليه في 16 يوليو) ، المادة 20 .

⁶⁵ المرجع نفسه ، المواد 31 و 32 و 35

⁶⁶ الهاجري، Separation of Powers in the Kuwaiti Criminal Justice System: A Case Study, European Journal of Interdisciplinary Studies ، المجلد 4 ، العدد 2 ، مايو-أغسطس 2018 ، ص. 73.

توصية:

- ضمان استقلال القضاء ، بما في ذلك عن طريق تعديل المرسوم رقم 23 لعام 1990 لضمان عدم ممارسة السلطة التنفيذية لسيطرة فعالة على تعيين القضاة وعزلهم، وضمان ولاية القضاة الأجانب.

3.4 انعدام الجنسية

3.4.1 وضع البدون

تم تقديم عدد من التوصيات⁶⁷ خلال الاستعراض الدوري الشامل السابق للكويت تهدف إلى وضع حد للتمييز الذي يواجهه السكان عديمو الجنسية في الكويت وتمنح مجتمع البدون حقهم في الجنسية وجميع الحقوق والحريات الأخرى المرتبطة بها. لا يُعترف قانونًا بحالة انعدام الجنسية في القانون الكويتي، ولا توجد أي لوائح تهدف تحديداً إلى منع أو خفض حالات انعدام الجنسية أو حماية الأشخاص عديمي الجنسية.

ووفقًا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانت الكويت موطنًا لسكان عديمي الجنسية يبلغ عددهم 92000 شخص في عام 2018 ، مقارنة بـ 93000 في العام السابق⁶⁸. ومع ذلك ، فإن تقديرات المجتمع المدني أعلى بكثير، حيث قدر البعض عددهم بـ 130000⁶⁹.

الغالبية العظمى من هذه المجموعة تنتمي إلى البدون⁷⁰. تنقسم المجموعة إلى ثلاث فئات عريضة: "أ) الذين فشل أسلافهم في التقدم بطلب للحصول على الجنسية أو افترضوا إلى الوثائق اللازمة عندما حصلت الكويت على الاستقلال في عام 1961؛ (ب) الذين تم تجنيدهم من الخارج للعمل في الجيش الكويتي أو قوات الشرطة الكويتية خلال الستينيات، والذين استقروا بشكل دائم في الكويت ، مع أسرهم؛ (ج) أطفال الأمهات الكويتيات والآباء عديمي الجنسية أو الأجانب⁷¹. "وحتى عام 1986 ، تم تزويد البدون" بوضع مدني "منحهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية دون منحهم حقوقًا متساوية مقارنةً بالمواطنين الكويتيين. ومع ذلك، في عام 1986 ، جردت السلطات الكويتية البدون من بطاقة الأحوال المدنية التي تعطي لحاملها الحقوق المدنية الأساسية. هو ما مهد الطريق لارتكاب انتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان ضد البدون زادت من تهميشهم، حيث تم تجريدهم من حقوقهم ومن الضمان الاجتماعي⁷².

⁶⁷أخذت علماً: 157.120. (فرنسا)؛ 157،243. (بلجيكا)؛ (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ 157،246. (سلوفاكيا)؛ 157،247. (جمهورية التشيك)؛ 157،249. (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ؛ 157،250. (الأرجنتين)؛ 157،254. (سويسرا)؛ 157،236. (المكسيك)؛ 157،240. (أوكرانيا)؛ 157،242. (النرويج)؛ 157،244. (إيطاليا)؛ 157،248. (إسبانيا)؛ 157،241. (هولندا)؛ 157،253. (جمهورية كوريا)؛ 157،251. (النمسا).
⁶⁸جدول الملحق 1. الاتجاهات العالمية للمفوضية ، النزوح القسري في 2018 ، متاح على: <https://www.unhcr.org/5d08d7ee7.pdf> (اطلع عليه في 12 يوليو ، 2019).

⁶⁹مجلس حقوق الإنسان ، بيان مكتوب مقدم من Conseil International pour le soutien à des procès équitables et aux Droits de l'Homme ، 19 فبراير 2019 ، A / HRC / 40 / NGO / 132 ، متاح على: [https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/044/06/PDF/G1904406.pdf](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/044/06/PDF/G1904406.pdf?OpenElement) ، (اطلع عليه في 16 يوليو 2019).

⁷⁰"البدون" ، اختصار لـ "بدون جنسية". لمعرفة المزيد ، أنظر: منظمة حقوق الأقليات ، الكويت ، البدون ، تم تحديثها في ديسمبر 2017 ، <https://minorityrights.org/minorities/bidoon/> (اطلع عليها في 12 يوليو 2019).

⁷¹هيومن رايتس ووتش ، Prisoners of the Past ، 13 يونيو / حزيران 2011 ، www.hrw.org/report/2011/06/13/prisoners-past/kuwaiti ، bidun-and-burden-statelessness (اطلع عليه في 12 يوليو / تموز 2019).

⁷²نفس المرجع.

البدون في الكويت ليس لهم وضع قانوني وليسوا قادرين على العمل بشكل قانوني. تستبعد الحكومة الكويتية أطفال البدون من التعليم الحكومي وحظرت جميع التبرعات التي تسهم في تعليمهم. يتلقى أطفال البدون الملتحقين بالمدارس التي تتقاضى الرسوم الدراسية تعليماً أدنى عن الأطفال ذوو الجنسية الكويتية، وغالباً ما يطلب من أطفال البدون دفع رسوم إضافية⁷³. كما أن الوصول المحدود إلى "جوازات السفر بموجب المادة 17⁷⁴"، التي تسمح للبدونيين بالسفر لأغراض دينية أو طبية أو تعليمية في ظل ظروف محددة ، يجعلهم يعتمدون على المتجرين والمهربين للسفر والعمل في الخارج.

تعاني النساء البدون من أشكال متعددة من التمييز وسوء المعاملة، ويجدن أنفسهن في وضع هش بشكل خاص⁷⁵. تم الإبلاغ عن نساء وفتيات البدون تعرضن للتحرش الجنسي من قبل المسؤولين الحكوميين أثناء التقدم بطلب للحصول على الوثائق، وأن نساء البدون لا يمكن أن يطالبن بحقوقهن المنصوص عليها قانوناً عند الطلاق لأن زيجاتهن غير مسجلة من قبل السلطات⁷⁶.

ويُعتبر أفراد سكان البدون " مواطني بلدان ثالثة بصورة غير قانونية"، ويتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين لأغراض التسليم⁷⁷. تفيد تقارير عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان من "البدون" ، مثل عبد الحكيم الفاضلي، للمضايقة والاحتجاز التعسفي بسبب أنشطته الحقوقية⁷⁸. في عام 2019 ، تلقت منّا لحقوق الإنسان مزاعم عن مضايقات قضائية واحتجاز واعتقال تعسفيين لنشطاء بدون من قبل السلطات. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، كانت هناك حملة قمع من قبل السلطات. في 17 يوليو 2019 ، ذكرت أن هناك ارتفاعاً كبيراً لحالات توقيف المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الانتحار بين البدون نتيجة لذلك⁷⁹.

في عام 2017، دعت لجنة القضاء على التمييز العنصري الكويت إلى "التحقيق في مزاعم الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي وردع الاحتجاجات القانونية وسوء المعاملة والتعذيب للمدافعين عن حقوق الإنسان ، بمن فيهم الأفراد عديمي الجنسية"⁸⁰.

كما قدمت لجنة القضاء على التمييز العنصري توصيات أوسع فيما يتعلق بالبدون، داعية الكويت إلى إيجاد حل دائم للمشاكل التي يواجهها السكان، بما في ذلك عن طريق (أ) النظر في تجنيس أولئك الذين عاشوا في الكويت لفترات طويلة ولديهم ارتباط حقيقي بالبلاد؛ (ب) وضع إجراءات إدارية فورية للسماح لجميع البدون بالحصول على الوثائق الرسمية، بما في ذلك وثائق تسجيل المواليد؛

⁷³ نفس المرجع.

⁷⁴ وثائق السفر المؤقتة الصادرة للبدون ، صالحة لرحلات محددة بموجب المادة 17 من القانون رقم 1962/11. متوفر: <https://gulfmigration.org/kuwait/> -law-no-11-of-1962-regarding-passports /، (أُطلِع عليه في 16 يوليو 2019).

⁷⁵ هيومن رايتس ووتش ، Prisoners of the Past ، 13 يونيو 2011 ، -www.hrw.org/report/2011/06/13/prisoners-past/kuwaiti-bidun- and-burden-statelessness (تمت الزيارة في 12 يوليو / تموز 2019).

⁷⁶ نفس المرجع.

⁷⁷ وزارة الداخلية ، معلومات وإرشادات الكويت: البدون ، يوليو 2016 ، <https://www.refworld.org/pdfid/5853da784.pdf> (اطلع عليه في 9 يوليو 2019).

⁷⁸ في 18 أبريل 2016 ، اعتقلت السلطات الكويتية المدافع الكويتي البارز عن حقوق الإنسان السيد عبد الحكيم الفاضلي أثناء مشاركته في تجمع سلمي تضامناً مع الناشط المعتقل المؤيد للديمقراطية مسلم البراك. تم إطلاق سراحه من السجن المركزي في الكويت في 1 أغسطس 2017. لمزيد من المعلومات ، انظر: فرونت لاين ديفنדרز ، احتجاز عبد الحكيم الفاضلي ، -# case-fadhli-abdulkhkim-detention-case/en/case/ <https://www.frontlinedefenders.org/en/case/detention-abdulkhkim-al-fadhli> update-id-6344 (أُطلِع عليه في 10 يوليو 2019).

⁷⁹ منظمة العفو الدولية ، الكويت: السلطات تقمع محتجين مطالبين بحقوق المواطنة ، 17 يوليو / تموز 2019 ، متوفر على:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/07/kuwait-authorities-crackdown-on-protesters-demanding-citizenship-rights/> (أُطلِع عليه في 18 يوليو 2019).

⁸⁰ لجنة القضاء على التمييز العنصري ، الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين للكويت ، / CERD / KWT / CO / 21-24 ، C ، 19 سبتمبر 2017 ، الفقرة 30.

(ج) تقديم تصاريح إقامة ووضع قانوني مؤقت لجميع غير المواطنين حسب الاقتضاء؛ (د) ضمان وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية والتعليم المناسبين على قدم المساواة مع مواطني الكويت؛ (هـ) ضمان تقييم طلبات الحصول على الجنسية الكويتية من خلال قرارات مكتوبة ومسببة يمكن الطعن فيها؛ (و) الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية⁸¹.

أوصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2017 بأن تتضم الكويت إلى اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن الحد من حالات انعدام الجنسية ومواصلة النظر في إمكانية تسوية أوضاع المزيد من الأفراد بدون⁸². بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الكويت بأن تضمن إصدار شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق إلى بدون من النساء والرجال والأطفال كوسيلة لمنع حالات انعدام الجنسية.

توصيات:

احترام وحماية وإعمال الحق في الجنسية لسكان بدون بمنحهم الجنسية واتخاذ المزيد من التدابير لضمان الحماية المناسبة لحقوقهم؛ وضع حد للقوانين والسياسات التمييزية ضد أفراد مجتمع بدون وخاصة النساء والأطفال؛ ضمان عدم تعرض بدون لحقوقهم في حرية الحركة والتجمع السلمي والرأي والتعبير إلى الحرمان التعسفي من الحرية؛ تسهيل إجراء أبحاث مستقلة، والشروع في إجراءات واضحة لتحديد وحصر عدد الأفراد الذين حرّموا من حقهم في الجنسية في الكويت، وبالتالي أصبحوا بلا وطن، لا سيما مجتمعات بدون.

⁸¹ المرجع نفسه ، الفقرة 28.

⁸² اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للكويت ، 22 نوفمبر 2017 ، CEDAW / C / KWT / ، CO / 5 ، الفقرة 33.

منا لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها جنيف. نركز في عملنا على الحقوق والحريات الأساسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نتبنى في ذلك مقاربة شمولية على المستوى الفردي والهيكلية. نقدم المساعدة القانونية للأفراد الذين يواجهون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان باللجوء إلى آليات القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم حالة حقوق الإنسان ميدانياً ونطلع أصحاب المصلحة المعنيين بالقضايا الرئيسية لمطالبة الدول المعنية بالإصلاح القانوني والسياسي.

The Institute on Statelessness and Inclusion (معهد حالات انعدام الجنسية والإدماج) منظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى تعزيز متكامل لحقوق الإنسان لمواجهة الظلم والاقصاء الذي يواجهه عديمي الجنسية. أنشأت هذه المنظمة في أغسطس 2014، وهي الأولى والوحيدة التي تعمل على تعزيز حقوق عديمي الجنسية وإنهاء حالات انعدام الجنسية. قدم المعهد في إطار الاستعراض الدوري تقارير بشأن أكثر من 40 دولة حول حقوق عديمي الجنسية، كما قام بتجميع بيانات عن التحديات الرئيسية المتعلقة بحقوق عديمي الجنسية في جميع البلدان قيد المراجعة خلال دورات الاستعراض الدوري الشامل من 23 إلى 34.